الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاءني رجل او رجل عاقل رجل عاقل انما هو
من التوكيد اللفظي لا من الابدال **قوله** فافتح جرمه على الغالب والا
فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء في المثنى او المجموع على حده وهل
يقال عند بنا النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب او
يحكم بالمحل على كل اختاريس على التوجيه الثاني واستظهر بعضهم وفاقا
صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم يبين لان الصفة هنا هي المنفية
في المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى في المعنى كما قاله
تم **قوله** على نية اي لنية تركيب الصفة مع الموصوف فان
هذا اخلاف ما مشى عليه سابقا من ان بنا الاسم لتضمنه معنى من
الا ان يقال ما تقدم في اصل البنا وما هنا في كونه على الفتح فلا
مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البنا الا ان المراد
به التركيب فالاولى ان يقال مشى في كل من الموضعين على قول من
القولين في علة البنا اشارة الى الخلاف فيما هذا وجوز بعضهم
ان تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها
للتشاكل وعلى قياس هام وما يا تي تجوز ان تكون اتباعية **قوله**
قبل دخول لا اي لئلا يلزم تركيب ثلاثة اشيا **قوله** او انصب
مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع
في المتقدم **قوله** مراعاة لمحل اسم لا او اتباعا للحركة البنائية
قوله وغير المفرد الخ وفارق صفة المنادى المضافة حيث تعين
فيها النصب لتعينه لو باشرتها يا وعدم تعينه صح النعت هنا لجواز رفعه عند
التكرار **قوله** لتعذر موجب البنا اي مقتضيه وهو التركيب وقوله
بالطول عن ظاهر بالنسبة الى غير ما يلي لان الفاصل لا حظ له في
البنا حتى يكون المانع لبنا المجموع الذي هو منه الطول لانه

خبر

[margin: النعت صح]

لخ نقل بسم عن الدماميني ان الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف
وشبهه وهذا ينافيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندي نظر
لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا في خبر عند سيبويه لان رفع
الخبر بلا عنده كمن هو اذا كان اسمها مضافا او شبهه كما مر الا ان يقال
الناسخ والمنفي كالشيء الواحد فعمل احدهما كانه عمل الاخر
ونظيره غير قائم الزيدان فتامل **قوله** زائدة بين الخ فيه ان
لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على
المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب ان في الكلام
تسمحا كما رايتنا حيث والمحل للاسم فقط باعتباره فتكون
لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن احاط بما قدمنا
لم يشكل عليه هذا الجواب وان اشكل على البعض قال
الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة ان الزائدة
هي التي لا عمل لها اصالة والملغاة هي التي لها عمل اصالة لكن اهملت اهـ
وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف
الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا ان يكون
اغلبيا والاوجه الفرق بان الزائدة يستقيم الكلام بدونها خلاف
الملغاة فتامل **قوله** او بالابتدا وليس للا عمل فيه اي بل
هي ملغاة عن العمل في الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود
شرط جواز الغائها فهو نكرر لا قاله الدماميني وظاهر صنيع
الشرح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتدا دون المعطوف
في الوجه الذي قبله ان يكون المرفوع مبتدا مستقلا ليس
معطوفا على مبتدا تقدم فتكون العطف من عطف الجمل ويجب
على هذا ان يقدر للخبر لئلا يلزم عليه توارد عاملين وهما لا

Copyright © King Saud University